الجزائر اعلن الرئيس الجزائري إلغاء الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة الشهر المقبل، وتمديد بقائه في الحكم، مع الكشف عن خريطة طريق لإدارة مرحلة انتقالية تتيح له تسليم الدفّة. ويُنتظر ان يتولى الأخضر الإبراهيمي رئاسة ندوة وطنية في هذه الفترة، لإقرار إصلاحات قانونية ودستورية

عرض متجدّد لكسب الوقت
بوتفليقة يتنحّى... ويبقى رئيساً!

الجزائر ــ **محمد العيد**

فاجأ قرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الانسحاب نهائياً من الحكم، وإن عبر خريطة طريق لم تُكشف تفاصيلها كاملة بعد، الجزائريين، بمن فيهم أنصار ترشحه لولاية رئاسية خامسة، فيما خرج بعضهم للاحتفال بما عدّوه «انتصاراً»، وأعلنت نقابات وقفها الإضراب العام الذي دعت إليه. لكن هذه القرارات، بقدر ما بدت تنازلاً كبيراً من قِبَل الرئيس، التقطها خصومه على أنها «مناورة جديدة» للبقاء رئيساً لمدة ثمانية أشهر أخرى، من دون إجراء انتخابات رئاسية حتى، وهو ما عدّوه تعدياً على الدستور. وفي مواقع التواصل الاجتماعي، تحول وسم (هاشتاغ) «لا للعهدة الخامسة» إلى«لا لتمديد العهدة الرابعة».

ورغم التحول في خطاب السلطة، الذي دشّنه أول من أمس رئيس أركان الجيش المقرب من الرئيس، أحمد قايد صالح، بالقول إن الجيش يتقاسم مع الشعب «ذات القيم» و«النظرة المستقبلية الواحدة»، لم يجد مراقبون في قرارات بوتفليقة أمس أي تحقيق لأهداف الاحتجاجات الواسعة التي ترفض العهدة الخامسة وتطالب برحيله، خصوصاً في ظلّ تأجيل الانتخابات إلى أجل غير معلوم، بل من شأن تلك القرارات إبقاؤه مدة إضافية في السلطة، وهو ما كان يريده من العرض الأول الذي قدّمه، بعدم الترشح مجدداً في حال الفوز بعهدة خامسة، على أن يقصرها على عام واحد بدلاً من خمسة. لكن الرئيس أبدى لهجة أكثر تصالحية، أمس، إذ اعترف في مقطع من رسالته بأن ظروفه الصحية لم تعد تسمح له بمواصلة الحكم، رغم أنه فاجأ الجميع بالإعلان أنه لم ينو «قطّ» الإقدام على طلبها»، نظراً لحالته الصحية وسنّه اللتين لا تتيحان له «سوى أن أؤدي الواجب الأخير تجاه الشعب الجزائري».

وأعلن بوتفليقة تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة يوم 18 نيسان/ أبريل المقبل إلى أجل غير معلوم، عازياً ذلك إلى «الاستجابة للطلب المُلِحّ الذي وجهتموه إليّ»، بعدما خرج ملايين الجزائريين رفضاً لإجراءاتها بسبب ترشحه فيها. واستكمل ذلك بإعلان إقالة الحكومة الحالية التي يقودها الوزير الأول أحمد أويحيى المغضوب عليه شعبياً، واستبدال وزير الداخلية نور الدين بدوي به، مع تعيين وزير الخارجية السابق رمطان لعمامرة الذي يحظى بقبول شعبي نائباً للوزير الأول. ورأى في التعديل الحكومي «رداً مناسباً على المطالب التي جاءته من الشعب».

ولعلّ أهم ما جاء في رسالة بوتفليقة أنه عرض بالتفصيل كيف سيدير المرحلة التي سيبقى فيها رئيساً لترتيب خروجه من الحكم. إذ أعلن اعتزامه إطلاق «الندوة الوطنية الجامعة المستقلة التي ستكون هيئة تتمتع بكل السلطات اللازمة، لتدارس وإعداد واعتماد كل أنواع الإصلاحات»، وستتولى أيضاً «تنظيم أعمالها بحرية تامة، بقيادة هيئة رئاسية تعددية، على رأسها شخصية وطنية مستقلة تحظى بالقبول والخبرة، على أن تحرص بوتفليقة أنه عرض بالتفصيل كيف سيدير المرحلة التي سيبقى فيها رئيساً لترتيب خروجه من الحكم. إذ أعلن اعتزامه إطلاق «الندوة الوطنية الجامعة المستقلة التي ستتولى بكل

> **رأى محتجون في قرارات الرئيس «انتصاراً جزئياً»، فيما عدّها آخرون «مناورة جديدة»**

سيادة تحديد موعد تاريخ إجراء الانتخاب الرئاسي، الذي لن أترشح له بأي حال من الأحوال».

وتعهّد بوتفليقة، بعد استكمال أعمال «الندوة الوطنية»، بتعيين حكومة كفاءات تنبثق من هذه الندوة، للإشراف على تنظيم الانتخابات الرئاسية. كذلك أعلن انسحاب الإدارة من تنظيم هذه الانتخابات، وذلك بإنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة تشرف عليها، وهو المطلب الذي ظلّت المعارضة تنادي به منذ سنوات من دون استجابة.

وتشير مصادر «الأخبار» إلى أن المبعوث الأممي، الأخضر الإبراهيمي، هو الذي سيقترحه الرئيس بوتفليقة لإدارة الندوة، باعتباره يحظى برصيد معتبر لدى كل أحزاب السلطة كما المعارضة. وينتظر أن يظهر بوتفليقة مع الإبراهيمي في غضون الساعات المقبلة. لكنّ الإشكال الذي يواجه الأخير أنه أدى دور «شاهد الزور» على صحة بوتفليقة كما يتهمه بذلك بعض النشطاء، بسبب الاستعانة الدائمة به للظهور مع الرئيس كلما كثرت الشائعات حول تدهور صحة الأخير.

وفي أول رد فعل على قرارات بوتفليقة، حذّر الناشط فضيل بومالة من «تلاعب خطير جداً بحراك الشعب، ومحاولة لإجهاضه، بقرار طغمة لا هو دستوري ولا هو أخلاقي ولا يهدف إلا إلى تجديد النظام من الداخل، وبتحالف مع أحزاب وشخصيات مشبوهة، ومن ثم التمكين لعصب المال الفاسد وعصاباته». ودعا إلى «الاستمرار في حراكنا الشعبي بأي ثمن للوقوف في وجه مخططات النظام من أجل سيادة الشعب وتحرير الجزائر».

في المقابل، رأى المحامي مصطفى بوشاشي في ما جرى «انتصاراً جزئياً»، داعياً إلى مواصلة الضغط لفرض من يريدهم الجزائريون لتسيير المرحلة الانتقالية.

ويعيب قانونيون على قرارات بوتفليقة عدم استنادها إلى أي قاعدة دستورية. ويعرب هؤلاء، في حديث إلى «الأخبار»، عن خشيتهم من أن يكون الرئيس قد اعتمد في قراراته على المادة الدستورية التي تتيح له إعلان الحالة الاستثنائية؛ إذ تنص المادة 107 من الدستور الجزائري على إمكانية إقرار الحالة الاستثنائية إن كانت البلاد «مهدّدة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلالها او سلامة ترابها»، وهو ما يتيح للرئيس اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة، كتأجيل الانتخابات مثلاً. لكن الإشكال في إعلان الحالة الاستثنائية أنها تعطي للرئيس صلاحيات شبه مطلقة، وهو في حالة صحية متدهورة، ما يعني عودة الشكوك في مَن يقرر مكانه، وغياب ضمانات التزام كل تعهداته.

خرج جزائريون للاحتفال بما عدّوه «انتصاراً» بعد قرارات الرئيس (أ ف ب)

سوريا

غراهام يحشد لـ«أسرلة» الجولان... بحجة «الوجود الإيراني»

بعد تقديم مشروع قانون أميركي يطالب بالاعتراف بسيادة إسرائيلية على الجزء المحتل من هضبة الجولان، زار أحد عرّابيه، وهو ليندسي غراهام، التلال المطلّة على القنيطرة، منادياً بأن انسحاب إسرائيل من الجولان سيكون «كابوساً استراتيجياً»

احتشد مئات من السوريين عند معبر القنيطرة الموصل إلى الجانب المحتل من الجولان، في وقفة رمزية متزامنة مع زيارة استفزازية لعضو مجلس الشيوخ الأميركي ليندسي غراهام، لجزء الهضبة المحتل، بصحبة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والسفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان. الأعلام السورية كانت حاضرة أمام الزائر الأميركي ومسؤولي حكومة العدو وجيشه، في رسالة مفادها أن الاعتراف الأميركي المفترض بسيادة إسرائيل على الجزء المحتل من الجولان، وهو ما يحاول غراهام الحشد له، لا يغيّر من تطلّعات السوريين لتحرير أرضهم. وبينما تحضر الزيارة والتصريحات التي خرجت عبرها في الحسابات الإسرائيلية الداخلية لدعم نتنياهو، فهي تعدّ خطوة مهمة سيستثمرها أعضاء تيار واسع في مجلس الشيوخ الأميركي لتسويق فكرة الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان، وتوظيفها في المقاربة الأميركية للملف السوري.

ومن تلال الجولان المحتلة أمس، أشار السيناتور الجمهوري إلى أنه «لا يمكن تصور، الآن أو في المستقبل، أن تمنح إسرائيل الجولان لأي طرف... ولا سيما في ضوء التهديدات التي تواجهها»، مؤكداً أنه سيعمل مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، لحثّه على دعم هذا التوجه. ورأى غراهام أن انسحاب إسرائيل من الجولان سيكون «كابوساً استراتيجياً... وانتحاراً سياسياً»، منبهاً إلى «القلق الإسرائيلي ـ الأميركي المشترك من تعزز الوجود الإيراني في سوريا». ولا تنفصل إشارة السيناتور إلى «الوجود الإيراني» عن سياق نصّ مشروع القانون الذي شارك في صياغته مع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين، وقُدّم الشهر الماضي إلى المجلس. إذ يشير المشروع في «مبررات» طرحه إلى أن «إيران استخدمت الحرب في سوريا لإقامة وجود عسكري طويل الأمد، لمهاجمة إسرائيل من مرتفعات الجولان، وإنشاء ممرات إقليمية تسمح لها بتزويد قواتها ووكلائها الإرهابيين بالأسلحة». ويذهب إلى التأكيد أنه «لا

> **يؤكد مشروع القانون ضرورة «مواجهة النظام السوري تداعيات جيوسياسية»**

(أ ف ب)

يمكن ضمان أمن إسرائيل من الهجمات من سوريا ولبنان دون سيادة إسرائيلية على مرتفعات الجولان»، وإلى أن «الحقائق الجديدة على الأرض، بما في ذلك وجود إيران في سوريا (نفترض أن) أي اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا لن يتحقق إلا على أساس بقاء إسرائيل في هضبة الجولان». ومن زاوية الحديث عن «مصالح الأمن القومي الأميركية» من تمرير المشروع، يقول نصّه إن ذلك سيضمن أن «يواجه نظام الرئيس بشار الأسد تداعيات سياسية وجيوسياسية لقتله المدنيين، وللتطهير العرقي الذي مارسه ضد العرب السنّة، إلى جانب استخدام أسلحة الدمار الشامل».

ويتقاطع الحديث عن «تداعيات سياسية» تطاول الحكومة السورية، مع التوجه الأوروبي لربط أي مساعدات في مجال إعادة الإعمار بمسار «الانتقال السياسي». ويحضر «مؤتمر بروكسل الثالث - 2019»، الذي ينطلق اليوم ويستمرّ ليومين، كمحطة لتجديد تلك المقاربة الأوروبية، ولا سيما أنه ينعقد تحت شعار «دعم مستقبل سوريا والمنطقة». ووفق البيان الرسمي الذي نشره موقع «الاتحاد الإلكتروني»، فإن هذه الدورة تشهد حضور «عدد غير مسبوق من ممثلي المنظمات غير الحكومية السورية والإقليمية والدولية والمجتمع المدني» إلى بروكسل حيث سيجتمع ما لا يقلّ عن 800 مشارك.

وتأتي تلك التطورات في موازاة مؤتمر آخر يُعقد بعد غد في لواء إسكندرون (إقليم هاتاي)، ويحضر فيه وفق ما أفادت به أوساط معارضة ممثلون عن «الجيش الوطني»، و«الجبهة الوطنية للتحرير»، وكلّ من «الائتلاف»، و«هيئة التفاوض»، و«وفد أستانا المعارض»، إلى جانب «المجلس الإسلامي السوري». وينعقد المؤتمر الذي ترعاه أنقرة، فيما يستمر التصعيد ضمن منطقة «خفض التصعيد» في إدلب ومحيطها، حيث لم تتوقف الغارات الجوية ولا القصف المدفعي، برغم الإعلان التركي عن تسيير دوريات عسكرية في طول المنطقة «منزوعة السلاح».

(الأخبار)

فلسطين

«غضب» مصري من «خطوة عباس»:
مباحثات التهدئة مستمرة

نفذت «فتح» ما ترى أنها خطوة لمواجهة «صفقة القرن»، وقررت تشكيل حكومة برأستها، في مخالفة لتوجّهات المخابرات المصرية التي أعربت عن غضبها من ذلك، لكن كل هذا لم يؤثر في سير مباحثات التهدئة التي ترتقب نهاية شهر حاسمة

غزة ــ **هاني إبراهيم**

على رغم استباق رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، قراره تشكيل حكومة جديدة، بإرساله عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، جبريل الرجوب، إلى القاهرة، قبل ثلاثة أسابيع، لمعرفة الموقف المصري من هذه الخطوة، إلا أن المصريين عادوا وأبدوا غضبهم من الخطوة التي عارضوها مسبقاً، لأنها ستنعكس سلباً على ملف المصالحة، كما تفيد بذلك مصادر مطلعة على سير المباحثات مع الوفد المصري.

تقول المصادر لـ«الأخبار» إنه خلال المباحثات اشتكت حركة «حماس» من «الخطوات الأحادية الجانب» التي يواصل عباس فرضها، وآخرها «تشكيل حكومة فتحاوية بعيداً عن أي توافق»، وهو ما قابله المصريون بإبلاغهم الحركة «امتعاضهم وغضبهم من تكليف القيادي الفتحاوي محمد اشتية تشكيل حكومة جديدة».

وينظر كثيرون إلى خطوة «فتح» على أنها «رصاصة الرحمة» على اتفاق المصالحة الأخير الذي رعته القاهرة نهاية 2017، وكانت ترى فيه حكومة «الوفاق الوطني» قاعدة يمكن البناء عليها لتنفيذ باقي بنود المصالحة المتفق عليها منذ 2011. أما وجهة النظر «الفتحاوية»، فهي أن تأخر تنفيذ الحكومة في غزة، وأخيراً قبول القاهرة إعادة تسلّم «حماس» معبري رفح وكرم أبو سالم، عوامل نسفت الاتفاق وأنهته بموافقة الراعي المصري.

تشرح المصادر نفسها أن «الغضب المصري» مبنيّ على رفض القيادة المصرية مسبقاً ما نقله المندوب الفتحاوي إلى وزير «المخابرات العامة»، عباس كامل، الشهر الماضي، من أن ما يفعله عباس «خطوة لمواجهة صفقة القرن». لكن هذه الخطوة تزيد عملياً الخلاف بين القاهرة والسلطة الذي هدأ منذ وقف الضغط الميداني على الحدود قبل الانتخابات الإسرائيلية، في وقت سمحت فيه إسرائيل بدخول الأموال القطرية إلى عشرات الآلاف الأسر الفقيرة في القطاع، وأعطت موافقة على تحسين واقع الكهرباء.

> **نتنياهو: إدخال الأموال القطرية للإبقاء على الانقسام بين «فتح» و«حماس»**

عملياً، تنتظر «حماس» وصول الوفد الأمني المصري الخميس المقبل لاستكمال مباحثات التهدئة، وتسلّم الردّ الإسرائيلي على شروطها التي حملها الوفد في زيارته الأخيرة لضمان استمرار الهدوء إلى نهاية الشهر الجاري، بعدما أمهلت الحركة العدو حتى الثلاثين من الشهر الجاري، الذي يصادف ذكرى انطلاق «مسيرات العودة». وحتى هذا الموعد، تترقب «حماس» تنفيذ تحسينات الكهرباء، وإدخال الأموال، والبدء بمشاريع التشغيل، وزيادة مساحة الصيد حتى 20 ميلاً بحرياً، وإلا فستضطر «حماس» إلى «استخدام جميع الأدوات الخشنة في هذا اليوم».

مع ذلك، تشير المصادر إلى حدوث تقدم في التفاهمات، خاصة أنه بعد يوم واحد من وصول السفير القطري محمد العمادي، شرعت الحكومة السابقة في صرف الدفعة المالية الرابعة من المساعدات القطرية للأسر الفقيرة. وعقد العمادي لقاءات مع مسؤولين بينهم جون كلارك، وهو رئيس بعثة «الرباعية الدولية» في القدس ورام الله، وتوكومينتوسو كوباياشي وهو مدير «مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في القدس» (UNOPS)، للبدء في تنفيذ مشروع الكهرباء 161، وخط الغاز لمحطة توليد الكهرباء «بعد موافقة إسرائيلية مبدئية على هذه المشاريع»، وفق بيان صادر عن مكتب السفير في غزة.

أيضاً، تزامن وجود العمادي مع وصول المنسق الخاص لـ«عملية السلام» في الشرق الأوسط، بكولاي ملادينوف، لمتابعة تنفيذ 10 آلاف فرصة عمل مؤقتة للمتعطّلين من العمل. في المقابل، برّر رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، إدخال دفعة الأموال القطرية بأنه «جزء من استراتيجية إسرائيلية واسعة النطاق للإبقاء على الانقسام بين فتح وحماس»، فيما هاجمت «فتح» السماح بإدخال الأموال كعادتها.

مقالة تحليلية

سيناريوات ما بعد فشل اليمين في تأليف الحكومة

علي حيدر

في كل السيناريوات الانتخابية الإسرائيلية، من المستبعد أن يتمكن تكتل «أزرق – أبيض» برئاسة رئيس هيئة الأركان السابق بني غانتس من تأليف حكومة تستند إلى الأحزاب اليهودية، من دون أيّ من أحزاب ما يُطلق عليه «معسكر اليمين». لكن رهان غانتس الأساسي يتركز على تشكيل كتلة من الأحزاب العربية تمنع رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو من تأليف حكومة يمينية. إلا أنه حتى لو تشكّلت هذه الكتلة المانعة، فإن فرص تشكيل ائتلاف حكومي في إسرائيل يعتمد على أصوات الأحزاب العربية تبدو معدومة.

في هذه الحالة، ستتشكّل خارطة موازين قوى في الكنيست، من أبرز معالمها عجز معسكر الائتلاف الحكومي الحالي، ومعه «إسرائيل بيتنا»، عن تأليف حكومة، بفعل عدم حصوله على الأغلبية في الكنيست. وفي المقابل، سيكون تحالف غانتس وبقية الأحزاب المعارضة لنتنياهو من الوسط واليسار، عاجزين أيضاً عن تأليف حكومة تستند إلى أغلبية يهودية (من دون أعضاء كنيست عرب). وبالنتيجة، ستكون إسرائيل أمام أزمة سياسية حكومية، يبدو فيها كلّ من المعسكرات عاجزاً عن تأليف حكومة بمعزل عن مشاركة أيّ من أحزاب المعسكر المقابل.

يشكل هذا السيناريو كابوساً يحضر بقوة في حسابات نتنياهو وبقية أطراف معسكر اليمين. وعلى هذه الخلفية، تنصبّ جهوده، بالدرجة الأولى، على أن يحصل معسكر اليمين على أغلبية تمكّنه من تأليف حكومة، حتى لو لم يحتلّ فيها حزب «الليكود» المرتبة الأولى على الساحة الحزبية عموماً (بالطبع الأفضل له أن ينال المرتبة الأولى أيضاً)، وهو ما سيحول دون تشكيل الطرف المقابل كتلة مانعة تسمح له بالابتزاز والمساومة على تركيبة الحكومة المقبلة.

أما في حال فشل نتنياهو في تحقيق ما يطمح إليه، وعجز تكتل «أزرق ـ أبيض» عن تأليف حكومة بمعزل عن أيّ من الأحزاب اليمينية، وفي ظلّ رفض غانتس وحزب «العمل» المشاركة في حكومة برئاسة نتنياهو، فسيكون على قادة إسرائيل البحث عن حلول إبداعية للخروج من الطريق المسدود. وتتراوح هذه الحلول بين تراجع طرف من الأطراف عن سقف المواقف التي أعلنها وألزم نفسه بها، من قبيل انضمام حزب «كولانو» و«إسرائيل بيتنا» إلى حكومة برئاسة غانتس، أو انضمام أيّ من أحزاب معسكر الوسط إلى تحالف حكومي برئاسة نتنياهو، أو تأليف حكومة برئاسة تناوبية بين نتنياهو وغانتس، أو تأليف حكومة وحدة برئاسة شخصية أخرى غير نتنياهو من داخل «الليكود»، وهو ما يفرض التساؤل عمّا إذا كان نضج الوضع داخل «الليكود» للبحث عن شخصية بديلة تملك الجرأة للتصدّي لنتنياهو.

وعلى سبيل المقارنة، فقد سبق أن تحقّق سيناريو مشابه في ثمانينيات القرن الماضي، عندما ألّف حزب «الليكود»، برئاسة إسحاق شامير في حينه، مع حزب «العمل» برئاسة شمعون بيريس، حكومة وحدة وطنية (1984 -1988)، نتيجة عجز كلّ من معسكري اليمين واليسار عن تأليف حكومة من لون واحد. مع ذلك، فإن الوضع الحالي غير مشابه لما كان عليه في الثمانينيات، لجهة أن حزبَي «العمل» و«أزرق – أبيض» أعلنا بشكل صريح ومباشر أنهما لن يشاركا في حكومة برئاسة نتنياهو، على خلفية اتهامه بالرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة.

يبقى سيناريو أخير يتصل باليوم التالي لتأليف نتنياهو حكومة يمينية برئاسته، إذ يُرجَّح ـ والحال هذه ـ أن تتفكك حكومته بعد بضعة أشهر، في أعقاب قرار المستشار القضائي للحكومة، بعد استماعه إلى شهادة نتنياهو كما ينصّ القانون، تقديم لوائح الاتهام بشكل رسمي. عندها، سيكون من الصعب جداً على نتنياهو الحفاظ على الحكومة، نتيجة انسحاب بعض أطرافها تحت شعار صعوبة الاستمرار في حكومة ترأسها شخصية ستحاكَم بتهمة الرشوة. هذا إذا لم نفترض إمكان صدور قرار من المحكمة العليا يسلبه حق الاستمرار في منصبه.